

Distr.: General  
8 December 2006  
Arabic  
Original: Spanish

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الدورة الأولى

عمّان، ١٠-١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

## مذكرة شفوية مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ موجهة من البعثة الدائمة لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة (فيينا) إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

تهدّي البعثة الدائمة لجمهورية غواتيمالا لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى الموجودة في فيينا تحياتها إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وتتشرف بأن تحيل إليه نسخة من إعلان غواتيمالا من أجل منطقة خالية من الفساد، وتطلب أن يُعمّم الإعلان في شكل وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في دورته الأولى.

### إعلان غواتيمالا من أجل منطقة خالية من الفساد

نحن، رؤساء دول وحكومات بلدان منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، المجتمعين في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، في مدينة غواتيمالا، بجمهورية غواتيمالا، بمناسبة انعقاد الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الدولي لمكافحة الفساد،

اقتناعاً منا بأنّ ترويج القيم الأخلاقية والشفافية والمساءلة في الإدارة العمومية يشكّل ركيزة لإرساء مؤسسات ديمقراطية وتحقيق التنمية الإنسانية في المنطقة،  
وإذ نعتبر الفساد عقبة تعرقل الجهود المبذولة في سبيل تحقيق التنمية وسداد الحكم ومكافحة الفقر،



واقتناعاً منا بأن مكافحة الفساد والقضاء عليه هما شرطان لا غنى عنهما من أجل ضمان نوعية عيش أفضل للشعوب وتعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات العمومية،

وإذ نضع في اعتبارنا أن اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هما صكبان دوليان ملزمان قانونياً في بلداننا من أجل مكافحة الفساد،

وإذ نؤكد مجدداً عزمنا السياسي على مواصلة مكافحة الفساد وعلى ترويج الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها أن توجد الظروف المواتية لإدارة شؤون الدولة إدارة شفافة وفعالة وناجعة، وفقاً للوائح القانونية الوطنية والصكوك والاتفاقات والمعاهدات الدولية السارية في الدول الأطراف،

واقتناعاً منا بأن التعاون بين الدول الأطراف أساسي من أجل منع الفساد ومكافحته،

وإذ نضع في اعتبارنا أحكام الفقرة (ب) من المادة ٣ والمادة ١٥ من بروتوكول تيغوسيغالبا؛ والمادة ٥ من المعاهدة الإطارية المتعلقة بالأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى، التي تُبين كلاًها اعتزام القضاء على الفساد وإيجاد إرادة سياسية في هذا الصدد، في سياق المبادئ الاستراتيجية التي ستحكم التكامل في أمريكا الوسطى، من جانب رؤساء دول وحكومات بلدان منظومة التكامل لأمريكا الوسطى،

وإذ نُقرّ العزم على اعتماد تدابير واتخاذ إجراءات لغرض الوفاء بالالتزامات التالية من أجل مكافحة الفساد بحلول سنة ٢٠١٠،

نعلن التزامنا بما يلي:

- ١- صوغ وتنفيذ خطط وطنية، إن لم يكن قد حصل ذلك، من أجل تعزيز الشفافية في الإدارة العمومية، بالتعاون مع مختلف القطاعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛
- ٢- اقتراح الموافقة على إطار لائحي والتشجيع على ذلك، في البلدان التي لم يوضع فيها إطار من هذا القبيل، حتى تُكفّل للمواطنين حرية الحصول على المعلومات العمومية التي هي في حوزة الدولة، على نحو صادق وفي الوقت المناسب، دون فرض قيود أكثر من تلك المنصوص عليها في دستور كل بلد من البلدان؛
- ٣- ضمان تقديم مؤسسات الدولة دورياً تقارير إلزامية، حتى تكون الإدارة الصحيحة للموارد من قبل الموظفين الحكوميين واضحة وجلية؛

- ٤- تعزيز الهيئات المسؤولة عن صوغ السياسات والخطط الرامية إلى ترويج الشفافية ومكافحة الفساد، وإضفاء صبغة مؤسسية على تلك الهيئات، وفقا للمعاهدات والاتفاقات الدولية السارية في هذا المجال؛
- ٥- تنفيذ قواعد قانونية بشأن التعاقد العمومي في البلدان التي لم تفعل ذلك بعد، استنادا إلى نظم فعّالة وناجعة تكفل تحسين الإجراءات التي تتبعها الدولة في اشتراء السلع والخدمات وتحقيق شفافية تلك الإجراءات؛
- ٦- تحديد أولويات للإجراءات الرامية إلى منع الفساد في إدارة البرامج والصناديق الاجتماعية، حتى يكون للاستثمار الاجتماعي أثر أكبر في التخفيف من حدة الفقر؛
- ٧- العمل، في البلدان التي لم تفعل ذلك بعد، على التشجيع على صوغ واعتماد وتنفيذ مدونات لقواعد السلوك تنظم السلوك الأخلاقي في كلا القطاعين العام والخاص، على أن تشمل تدابير ترمي إلى منع ورصد التنازعات المحتملة في المصالح ومعاقبة من يخالف تلك القواعد معاقبة فعلية؛
- ٨- تشجيع البلدان التي لم تفعل ذلك بعد على وضع لوائح وإجراءات وآليات فعّالة تكفل الإبلاغ عن أفعال الفساد، وتدابير تكفل حماية الشهود وغيرهم من الأشخاص المشاركين في الإجراءات، بغية تيسير التحقيق في السلوك غير المشروع والمعاقبة عليه؛
- ٩- تخصيص موارد من أجل تنفيذ برامج تهدف إلى تثقيف المواطنين وتوعيتهم بغية ترويج ثقافة من القيم الأخلاقية في المجتمع؛
- ١٠- التشجيع على تطبيق لوائح واعتماد إجراءات من أجل منع الفساد عبر الحدود الوطنية؛
- ١١- التشجيع على تعزيز الهيئات الرقابية العليا بغية ضمان استقلالها الفعليّ وظيفيا وماليا؛
- ١٢- التشجيع على اعتماد لوائح ترسي نظاما تُعنى برصد تمويل الانتخابات والأنشطة السياسية؛
- ١٣- المضي في عملية إصلاح الخدمة المدنية في الإدارة العمومية، حتى يكون لدى الدول الأطراف موظفون مدنيون لديهم مستويات من الأداء والكفاءة تتيح التعويل عليهم في أداء مهام الدولة وضمان استدامة السياسات الحكومية؛

١٤ - الطلب إلى الهيئات المسؤولة عن تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في مختلف البلدان أن تعمل، بالتنسيق مع الأمين العام لمنظومة التكامل لأمريكا الوسطى، على رصد تنفيذ الالتزامات المعرب عنها في هذا الإعلان.

حُرر في غواتيمالا في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

[التوقيع]	[التوقيع]
أوسكار آرياس (رئيس جمهورية كوستاريكا)	جون بريسينيو (نائب رئيس وزراء بليز)

[التوقيع]	[التوقيع]
أوسكار بيرغر بيردومو (رئيس جمهورية غواتيمالا)	إلياس أنطونيو ساكا غونسالس (رئيس جمهورية السلفادور)

[التوقيع]	[التوقيع]
إنريكي بولانيوس غيرير (رئيس جمهورية نيكاراغوا)	خوسيه مانويل سيلايا روساليس (رئيس جمهورية هندوراس)

[التوقيع]	[التوقيع]
لويس مانويل بيانتيني (سفير، ممثل الجمهورية الدومينيكية)	مارتين توريجوس إسبينو (رئيس جمهورية بنما)